

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية

دورة عام 2021

اجتماع افتراضي، 3-7 أيار/مايو 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير الرئيس والأمانة

تقرير الرئيس **

يعقد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية في عام 2021 دورته الثانية بتشكيلته الجديدة. وقد كان الهدف من إعادة إنشائه في عام 2017 (انظر الفقرتين 5 و 6 من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2018) هو تعزيز اندماجه في مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوطيد صلاته مع الهيئات الأخرى في هذه المنظومة، مثل لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

ومنذ الدورة الأولى التي عقدها فريق الخبراء في عام 2019، انعكس التركيز على هذا التوجه في الأولوية التي مُنحت لوضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2029 ضمن أنشطة المكتب الأخرى، وفي أوجه التقدم، المحرز منها بالفعل والمتوقع إحرارها مستقبلاً، في إدماج الفريق في مؤسسات الأمم المتحدة.

أولاً - الأولوية الممنوحة لوضع الخطة الاستراتيجية

انتهت الدورة الأولى لفريق الخبراء الجديد، المعقودة في عام 2019، الموافقة على ستة مشاريع توصيات، اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً. ومع ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإن لم تمنع مكتب فريق الخبراء من مواصلة أعماله بشكل طبيعي، عن طريق التداول بالفيديو، تسببت في تحديات كبيرة عرقلت سير عمل الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء، التي تعين إلغاء اجتماعاتها الواحد تلو الآخر منذ ربيع عام 2020. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية جداً، انصب تركيز المكتب، من باب الأولوية، على وضع الخطة الاستراتيجية.

* GEGN.2/2021/1

** أعد هذه الوثيقة بيير جابار، رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160421 290321 21-03734 (A)



ألف - الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل للفترة 2021-2029

تنص التوصية 1 لعام 2019 (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 230/2019) على أن يتولى مكتب فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، إعداد مشروع خطة استراتيجية وبرنامج عمل لاعتمادهما في دورة عام 2021. وقد حظي هذا العمل الهام بالأولوية في نشاط المكتب.

وحرصنا على أن تستند عملية إعداد المشروع فعلياً إلى أكبر قدر ممكن من التعاون، وهو جهد شارك فيه بدأب كل من المكتب والأمانة. ودُعيت الدول الأعضاء إلى الإعراب عن توقعاتها بشأن هذه الوثيقة ثم إلى إبداء تعليقاتها بشأن المشاريع المتتالية التي أُعدت بناء على ردودها الأولى. وساهم منسقو الأفرقة العاملة في صياغة الأجزاء التي تخص المهام المنوطة بكل منها.

وقد تم تعديل موعد تقديم الوثيقة واستراتيجياتها قدر الإمكان لتتماشى مع ما هو منصوص عليه في سياسة الأمم المتحدة الحالية للتنمية المستدامة، والتي حُدثت آفاقها في عام 2030. وبناء عليه، تحدد هذه الخطة خمسة محاور استراتيجية هي:

- الخبرة التقنية المتخصصة
- العلاقات والصلات والروابط
- برامج عمل فعالة
- الاعتراف بالثقافة والتراث واللغة
- تعزيز القدرات وبنائها

وروعي في صياغة مشروع الخطة الاستراتيجية أيضاً حوالي اثنا عشر قراراً من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعين على الأفرقة العاملة المعنية استعراضها تطبيقاً للتوصية 3 لعام 2019 من أجل تقييم تأثيرها على عمل فريق الخبراء (مقرر المجلس 232/2019).

باء - تنظيم الدورة الثانية

يبدو أن جائحة كوفيد-19 قد تسببت في إحداث تغيير جذري في ظروف تنظيم الدورة الثانية. وستُعقد هذه الدورة بالكامل على شبكة الإنترنت، وفقاً لبروتوكول أنشأته أساساً إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على نمط سير مؤتمرات أخرى في الآونة الأخيرة. ومن شأن هذا الظرف الجديد أن يسمح لمزيد من الخبراء بالمشاركة في الدورة، ولكنه سيفرض أيضاً صعوبات على مستوى تنظيم المناقشات، التي سيتم تقليص مدتها بنسبة الثلث مقارنة بالدورات التي تُعقد بالحضور الشخصي، نظراً لفروق التوقيت بين المشاركين وظروف عمل المترجمين الشفويين. وسيكون موضوع الدورة هو "الأسماء الجغرافية تدعم التنمية المستدامة وإدارة الجائحة"؛ وهو موضوع يتوافق مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهو: "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

ومع ذلك، وبسبب أجواء عدم اليقين التي اكتتفت ظروف تنظيم الدورة لفترة طويلة، لم يتمكن المكتب من تنفيذ التوصية 2 لعام 2019 (مقرر المجلس 231/2019)، رغم رغبته في ذلك. وتتوخى هذه التوصية استعراض إجراءات وتوقيت إعداد التقارير القطرية وتقديمها إلى دورات فريق الخبراء، فضلا عن تيسير عمليات التحاور الخاصة بعرض المواد الواردة في تلك التقارير. وسيتم تطبيق بعض التطورات الطفيفة ريثما ينتسى إجراء المشاورات على نحو أفضل مع الدول الأعضاء بخصوص هذه المسألة في إطار التحضير للدورة الثالثة.

جيم - توصيات أخرى صادرة عام 2019

انصبت اتصالات المكتب بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على تنظيم الدورة الثانية أكثر مما ركزت على عمل شعبة الوثائق، من حيث مساعدتها في استخدام الأسماء الجغرافية على النحو الأمثل، وفقا لما ورد في التوصية 6 (مقرر المجلس 235/2019). بيد أن موظفي هذه الشعبة تمكنوا من الحصول مباشرة على المساعدة التي يرومونها في هذا الصدد من الدائرة اللغوية المعنية.

وثمة توصيتان أخيرتان لم يتسن تحقيق أي تقدم ملموس بشأنهما:

- التوصية 4 التي تدعو إلى حث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعاون مع فريق الخبراء، سعيا للإسهام في توحيد الأسماء الجغرافية في بلدان أفريقيا (مقرر المجلس 233/2019)
- التوصية 5 التي تدعو إلى إنشاء فريق مخصص لتحديد فوائد ونطاق البحث في مبادئ ومنهجية كتابة الأسماء الجغرافية المنبثقة عن اللغات غير المكتوبة (مقرر المجلس 234/2019)

ثانيا - تحسين اندماج فريق الخبراء في مؤسسات الأمم المتحدة

يمثل هدف تحسين الاندماج في منظومة الأمم المتحدة امتتالا للأساس ذاته الذي أنشئ عليه فريق الخبراء (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2018)، وعرفانا بالجميل تجاه الأمانة العامة للأمم المتحدة لما تقدمه من دعم لعملائنا. وما فتئ هذا الاندماج يتحسن من الناحية المؤسسية، ومن المتوقع أن يتعزز في المستقبل.

ألف - اندماج مؤسسي في تقدم ملحوظ

تتمثل مهمة مكتب فريق الخبراء منذ عام 2020 في المشاركة سنويا في هئتين: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع اللجان الفنية وهيئات الخبراء. وفي كلتا الهئتين، يغتنم فرصة استخدام المنتدى لشرح كيف يمكن لتوحيد الأسماء الجغرافية أن يسهم في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقا للأمم المتحدة، ولتوعية مجموعة متنوعة من المشاركين بشأن أهمية ما يضطلع به من أعمال. ويستند التزام فريق الخبراء بالأهداف المتوخاة من إعادة إنشائه إلى سياسة المجلس الحالية في مجال تحقيق التنمية المستدامة واتساق بعض الأهداف المحددة في هذا الإطار مع أهداف الفريق. وهكذا، ينصب التركيز على المساهمة التي يمكن أن يقدمها التوحيد العادل للأسماء الجغرافية في تحقيق الغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

ومع ذلك، فقد ترسخ التعاون بوجه خاص مع لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. وقد شارك اثنان من أعضاء الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء في العمل الذي أفضى بلجنة الخبراء في عام 2019 إلى اعتماد إطار عالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية - المكانية⁽¹⁾، يصنّف الأسماء الجغرافية ضمن المواضيع الأساسية الـ 14 للبيانات الجغرافية المكانية. وما برحت تعمل منذ ذلك الحين على وضع إطار متكامل للمعلومات الجغرافية المكانية⁽²⁾ يشجع المعاهد الجغرافية الوطنية على إشراك السلطات الوطنية المعنية بتوحيد أسماء الأماكن في عملياتها. وبالمثل، اقترح مكتبنا على لجنة الخبراء منذ ذلك الحين أن يُوسع فريق الخبراء أن يقدم إليها إسهامات كبيرة في اتجاهين محددتين:

- من جهة، تحديث قاعدة البيانات العالمية للأسماء الجغرافية، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل فريقنا العامل المعني بإدارة بيانات الأسماء الجغرافية. وهو عمل تعكف أمانتنا حالياً على إنجازه، ومن المفترض أن تنتهي منه بحلول الدورة الثانية.
- ومن ناحية أخرى، تدوين التوصيات المتناثرة حالياً في أكثر من 200 قرار وتجميعها في مجموعة متماسكة مرتبة حسب الأولوية، منظمة تنظيمياً مُحكماً حسب المواضيع، الأمر الذي سيعالج أوجه التضارب التي نشأت بمرور الوقت ويؤدي إلى تيسير الوصول إلى التوصيات واستخدامها. وهذا المشروع لا يزال في مراحله الأولى.

باء - تعزيز مراعاة أسماء الأماكن في الدوائر الدبلوماسية

لا يزال إذن بحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم حتى يتحقق الاعتراف بتوحيد الأسماء الجغرافية على نطاق أوسع، ليس فقط بوصفه عنصراً تقنياً ضرورياً لحسن سير الأدوات الجغرافية، وهو في حد ذاته أمر لا يستهان به، بل أكثر من ذلك بوصفه رهاناً قائماً بذاته.

فهو أولاً وقبل كل شيء، شرط يلزم استيفائه على وجه التحديد لضمان حسن سير عمل فريق الخبراء. وفي ظل الظروف الخاصة المتمثلة في انعقاده على شبكة الإنترنت، ستخضع الاستنتاجات (التقرير النهائي والتوصيات والقرارات) للإجراء الجديد للموافقة الصامتة. وهذا الإجراء ينطوي على خاصيتين مهمتين: لا يمكنه أن ينجح إلا بالإجماع؛ ولا يمكن تنفيذه إلا من قبل الممثلين الدائمين للدول الأعضاء الذين يفوضوننا كخبراء. ولذلك، من المهم ألا يثير أي من ممثلينا الدائمين أي اعتراض أو تحفظ، وهو ما يفترض قيام المشاركين في الدورة بإبلاغهم بموافقتهم على الاستنتاجات، وتوعيتهم بما تنطوي عليه المسائل قيد النظر من رهانات.

وفي هذا الصدد، فإن جهود المكتب في هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستستفيد من تعزيز الروابط بين خبراء الفريق والهيئات التمثيلية الدائمة لبلدانهم لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك قبل انعقاد الدورة. وأما المحك الأخير في جهود توحيد الأسماء الجغرافية فهو في الواقع ذو طابع سياسي بحت: ويتعلق

(1) الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، متاح على الرابط التالي: https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/9th-Session/documents/The_GSGF.pdf

(2) متاح على الرابط التالي: <https://ggim.un.org/IGIF/>

الأمر بتجنب الخطر الذي أوجزه الفيلسوف الفرنسي ألبير كامو في مقولته: "أن تُخطئ في تسمية شيء ما كأن تزيد من يؤس هذا العالم"⁽³⁾.

ثالثا - شكر وتقدير

وفي ختام هذا التقرير، يود كاتبه الإشارة إلى أن محتواه هو نتاج تعاون مكثف في المكتب ومع الأمانة، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي صودفت (في اللغات، وفروق التوقيت، وما إلى ذلك). ويود أن يعرب عن تقديره الخالص والحر لكل منهما. وقد ساهم نائبا الرئيس والمقرران، وكذلك الرئيسة السابقة وأعضاء الأفرقة العاملة، المدعوون إلى المشاركة في اجتماعات المكتب الموسعة والمتواترة، بالإضافة إلى عملهم التيسيري، مساهمة كبيرة في جميع هذه الأعمال. وما كان لهذه الأعمال أن تكمل بالنجاح، ولا حتى أن يتحقق فيها أي تقدم في بعض الأحيان، بدون المساعدة الأساسية المقدمة من موظفي الأمانة العامة المكرسين لدعم أعمال فريق الخبراء تحت قيادة مدير شعبة الإحصاءات. شكرا جزيلا للجميع ولكل واحد على حدة!

Albert Camus, «Sur une philosophie de l'expression» (1944) dans *Œuvres complètes* (3) (Paris, Bibliothèque de la Pléiade, Gallimard, tome I, 2006), p. 908